المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

المجلد الأول ـ العدد الثاني

2018

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث باتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) ـ رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد – عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
السفير/ مساعد وزير الخارجية لشئون المنظمات الدولية	عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان – ٤ شارع كمال الدين صلاح – أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة – جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

إفتتاحية العدد:

لا شك أن إنشاء المعهد القومي للملكية الفكرية بجامعة حلوان كان حلما للعالم العربي بأسره، وتحقق الحلم بفضل المولى عز وجل ليتم إنشاؤه فى مصرنا العزيزة ليكون منبرا رسميا للتنوير ونشر ثقافة الملكية الفكرية فى ربوع الوطن العربي. وجاء ذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء بتفويض من فخامة السيد رئيس جمهورية مصر العربية فى ٢٠١٦. ولقد نظم المعهد مؤتمره العلمي الأول فى ابريل ٢٠١٨ تحت عنوان دور الملكية الفكرية فى تحقيق التنمية المستدامة، ليركز على البعد الاقتصادى والتنموي للملكية الفكرية، وما يمكن أن تلعبه لإحداث طفرة اقتصادية غير معهودة فى تاريخ الاقتصاد المصري والعربي، والقدرة على ملاحقة التطور العلمي المتسارع الذى تشهده مجتمعات الدول المتقدمة.

و يحمل هذا العدد باكورة الانتاج العلمي لأبناء المجتمع المصري نحو بناء جيل جديد متخصص فى مجال الملكية الفكرية. وبطبيعة الحال فى الكتابة فى هذا المجال الخصب والحيوى تحتاج المزيد من التدريب، وهو ما يعكس أن أوراق العمل المقدمة فى هذا المؤتمر تحتاج المزيد من الجهد والعمل لتطويرها مستقبلا لتأصيل علمي متميز فى هذا المجال بشتي تخصصاته الفريدة. ونأمل من المولى عز وجل أن تكون بداية طيبة على الطريق نحو بناء اقتصاد مصري ممنهج بفلسفة علمية ممزوجة بملكية فكرية أصيلة للمصريين.

وتؤكد هيئة تحرير المجلة على أن جميع الأفكار التى تتناولها البحوث والأوراق المقدمة لا تعكس رأى الجامعة أو المعهد، وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ويعدوا مسئوليين مسئولية كاملة عن حقوق الملكية الفكرية التى تخص الغير فيما ورد بأوراق عملهم.

وندعو المولى عز وجل أن يجد القارىء المتخصص العون والفائدة.

رئيس التحرير

أ.د. ياسر محمد جادالله

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
[١]	أطر حماية عقود نشر المصنفات الادبية في القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية.....	١١
[٢]	الأحكام العامة للترخيص بإستعمال العلامة التجارية.....	٣١
[٣]	فلسفة الادارة الجماعية لحقوق المؤلف: دراسة مقارنة بين نصوص القانون الفرنسي والقانون المصري المتعلقة بحقوق المؤلف وكذلك عرض موقف الاتفاقيات الدولية.....	٦٥
[٤]	دور حماية الملكية الفكرية فى دعم البحث العلمي والتطوير...	٨٣
[٥]	حماية الملكية الفكرية بموجب براءات الاختراع والتنمية المستدامة فى مصر.....	١١٩
[٦]	الأهمية الاقتصادية لتسجيل العلامات التجارية دوليا.....	١٣٩
[٧]	الآثار المترتبة على تخلف الشكلية في عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية.....	١٥٧
[٨]	المعرفة الفنية والعلامة التجارية المنقولة بعقد الامتياز التجاري....	١٧٥
[٩]	انعكاسات اتفاقية التربس على الصحة العامة والحصول على الدواء فى الدول النامية.....	١٨٩
[١٠]	تداخل الاختصاصات بين أحكام التصميمات الصناعية وأحكام حقوق المؤلف.....	٢٠٩
[١١]	الاطار القانونى للتعويض العادل فى التراخيص الاجباريه لبراءات الاختراع فى القانون المصري.....	٢٤١
[١٢]	حماية العلامة التجارية طبقا للقانون المصري.....	٢٦٩
[١٣]	سياسة الملكية الفكرية في الجامعات الحكومية المصرية في ضوء سياسة الويبو النموذجية للملكية الفكرية فى الجامعات	٢٩٥
[١٤]	سبل تسوية المنازعات فى الملكية الفكرية.....	٣٣٥
[١٥]	أصول الملكية الفكرية بين التقييم والتسويق.....	٣٥٥
[١٦]	الشروط اللازمة فى العلامة التجارية واجراءات تسجيلها داخل جمهورية مصر العربية.....	٣٧٣
[١٧]	أطر الحماية الجنائية للمؤشرات الجغرافية فى القانون المصرى والقوانين المقارنة.....	٣٩٧
[١٨]	الملكية الفكرية فى اقتصاد المعرفة	٤١١
[١٩]	حقوق المؤلف فى التربس	٤٢٥
[٢٠]	نحو سياسة تسويق ناجحة للملكية الفكرية	٤٥٩
[٢١]	النظام القانونى للنسخة الخاصة	٤٨٩
[٢٢]	استراتيجيات الملكية الفكرية بالتطبيق على صناعة البرمجيات فى مصر	٥١٧
[٢٣]	الاعتراض على تسجيل العلامة التجارية وفقا لأحكام القانون ٨٢ لسنة٢٠٠٢والاتفاقيات الدولية	٥٤٩

الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة

محمد سعيد مصطفى شحاتة

الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة

محمد سعيد مصطفى شحاتة

أولاً: مقدمة

حقوق الملكية الفكرية هى احد اهم الوسائل التى تمنح اصحاب الانتاج الذهني الحماية القانونية، سواء كان هذا الانتاج في المجال الادبي او الصناعي، ومما لاشك فيه فإنها في احيان كثيرة تكون مفيدة للدول المتقدمة التي تسعى الى الحفاظ على الاسرار العلمية والاختراعات التي توصلت اليها في المجالات المختلفة سواء كانت زراعية او صناعية او تجارية، وقد كانت اتفاقية التربس ووضعها ضمن مجموعة من الاتفاقيات والزام الدول بتوقيعها ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لدليل واضح على اهمية هذه الاختراعات والاكتشافات بالنسبة للدول المتقدمة، وكذلك دليل على حرصهم على تحقيق اكبر قدر من الاستفادة من هذه الاختراعات،بما يحقق عوائد اقتصادية كبيرة لها سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة، أذن فالعلم والمعرفة والاختراعات والانتاج الذهني بالنسبة لبعض الدول هو احد اهم الوسائل التي تمنحها ميزة تنافسية تساعدها على تحقيق عوائد اقتصادية، وبالتالي فإن الاقتصاد لم يعد قائما فقط على الصناعة او الزراعة او التجارة او السياحة او ما الى ذلك من الانماط الاقتصادية التقليدية، ولكن اصبح هناك بعض الدول التي يقوم اقتصادها على العلم والمعرفة والاختراعات وهو نمط مختلف وجديد عن الانماط الاقتصادية التقليدية.

في السنوات الأخيرة، نجد ان القيم السوقية للشركات الخاصة غالبا ما تتجاوز بكثير القيم الدفترية لهذه الشركات. حيث لم يعد يمكن أن تُعزى قدرة الشركات التجارية على تحقيق الارباح إلى الاصول الملموسة وفقط ولكن ايضا إلى أصول المعرفة الغير الملموسة، وأصبحت المعرفة مستودع للقيمة، كذلك ازداد المحتوى المعرفي في السلع والخدمات.[1]

ان زيادة الاعتماد على المعرفة في تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة في الدول المتقدمة وبالتالي الوصول الى النمو الاقتصادي المستهدف، هو ما يجعلنا نتحدث عن هذا النمط الاقتصادي المعتمد على المعرفة والذي يطلق عليه اقتصاد المعرفة. حيث اصبح خلق الثروة من خلال تطبيق المعرفة البشرية والإبداع يتخطى بشكل كبير خلق الثروة من خلال استخراج ومعالجة الموارد الطبيعية. وقد أصبحت المعرفة على نحو متزايد وسيلة هامة لخلق القيمة.[2]

1 2007 “Moving Toward Knowledge-Based Economies: Asian Experiences” Asian Development Bank, Manila, Philippines,p.1

2 “Moving Toward Knowledge-Based Economies: Asian Experiences” previous reference , p.1

في ظل تسابق دول العالم على التحول الى اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية فإنه من المنطقى ان نجد علاقة بين اقتصاد المعرفة وحماية حقوق الملكية الفكرية حيث انه ومن التعريفات المختلفة لاقتصاد المعرفة ومكونات مؤشراته نجد انه يعتمد على العلم والبحث والابتكار وهو ما سوف يتم القاء الضوء عليه من خلال الورقة البحثية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول ايجاد العلاقة بين الملكية الفكرية واقتصاد المعرفة وتأثير الملكية الفكرية على اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: أسئلة الدراسة وفرضياتها:

ما هو اقتصاد المعرفة؟

ماهي العلاقة بين اقتصاد المعرفة والملكية الفكرية؟

هل هناك تأثير للملكية الفكرية على اقتصاد المعرفة؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال ابراز الدور الذي تقوم به الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة واباز مدى تأثيرها عليه.

خامساً: منهجية الدراسة :

سوف نتعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على فحص الجزئيات للوصول الى المبدأ العام وذلك عن طريق تحليل اقتصاد المعرفة والتعرف عليه للوصول الى الملكية الفكرية به وتأثيرها عليه، كذلك سوف يتم استخدام المنهج الاستنباطي في تحليل القواعد العامة الموجودة بالدراسة و دراسة مدى امكانية تطبيقها من خلال فحص الملكية الفكرية وتأثيرها على اقتصاد المعرفة

سادساً: محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مطلبين:

المطلب الاول: ماهية اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: تأثير الملكية الفكرية على اقتصاد المعرفة

المطلب الاول: ماهية اقتصاد المعرفة

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة

تناول الباحثين والمؤسسات الدولية موضوع اقتصاد المعرفة وحاولوا الوصول الى اقرب التعريفات التي تصف هذا النوع من الاقتصاد، وعلى الرغم من وجود مجموعة واسعة من المؤلفات حول اقتصاد المعرفة، يبدو أنه لم يظهر تعريف موحد لهذا المفهوم (كارلاو وآخرون ٢٠٠٦). والتعريف الأكثر شيوعا هو التعريف الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٩٦)، والذي يصف اقتصاد المعرفة "كاقتصاد يعتمد مباشرة على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات".[١]

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣ الاقتصاد المعرفي بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية. ويعرفه البنك الدولي بأنه: الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.[٢]

وبالإضافة إلى ذلك، عرف برينكلي (٢٠١٠) الاقتصاد القائم على المعرفة في ثلاث فئات[٣]:

- تعريف القطاع الصناعي: الصناعات والخدمات التي تعتمد على المعرفة.
- التعريف القائم على المهنة: العاملون في مجال المعرفة.
- التعاريف المتعلقة بالابتكار: نقل الابتكار بين الشركات / المؤسسات.

التعريف الصناعي لاقتصاد المعرفة

كثيرا ما ينظر إلى اقتصاد المعرفة ويشار إليه أحيانا على أنه وجود صناعات كثيفة المعرفة تتطلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقوة عاملة متعلمة تعليما عاليا. وقد ركز التعريف الصناعي لاقتصاد المعرفة في البداية على التصنيع وكثيرا ما استخدم كثافة البحث والتطوير كمؤشر للتمييز بين القطاعات عالية ومتوسطة ومنخفضة الكثافة المعرفية. وقد توسع التعريف ليشمل صناعة

1 Jadranka Švarc & Marina Dabić (2017), "Evolution of the Knowledge Economy: A Historical Perspective with an Application to the Case of Europe", Journal of the Knowledge Economy, Volume 8, Issue 1, p 160

[٢] مراد علة ،" الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية "، بالجلفة ، الجزائر.

3 Jomphong Mongkhonvanit (2014) "Coopetition for Regional Competitiveness the Role of Academe in Knowledge-Based Industrial Clustering" Springer, Bangkok, Thailand ,pp 4-6

الخدمات التي تستثمر القليل في البحث والتطوير،ولكنها كثيفة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات والقوى العاملة ذات المهارات العالية.

التعريف المهني للاقتصاد المعرفي

ينظر إلى العاملين في مجال المعرفة على أنهم شئ ضروري في كل القطاعات بسبب البيئة التنافسية التي تتطلب المهارات والمعرفة في المنظمات. ومع ذلك، هناك بعض الحجج حول تعريف العاملين في مجال المعرفة. واقترح برينكلي (٢٠١٠) أن هناك ثلاث طرق على الأقل يمكن تعريف العاملين في مجال المعرفة:

- جميع الذين يعملون في أعلى ثلاث التصنيفات المهنية: المديرين والحرفيين ومساعدين الحرفيين.
- جميع الذين لديهم مستويات عالية من المهارات التي تشير إليها المؤهلات الأكاديمية وغيرها من المؤهلات.
- جميع أولئك الذين يؤدون المهام التي تتطلب الخبرة والتفكير المنهجي ومهارات الاتصال المعقدة بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التعاريف المتعلقة بالابتكار في اقتصاد المعرفة

هناك طريقة أخرى لتعريف اقتصاد المعرفة تتمثل في النظر الى مساهمة المخرجات أو العمالة التي تقدم ابتكارات جديدة في أي عملية أومنتج.

واعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نهجا مماثلا من خلال ثلاث مجموعات من المؤشرات المصممة لتوضيح ثلاثة مقاييس ابتكارية:

- مؤشر توليد المعرفة الجديدة
- مؤشرالروابط بين الصناعة والعلوم
- مؤشر نشر الابتكار الصناعي والتكنولوجيا

ومن خلال التعريفات السابقة فإنه يمكن اجمال تعريف اقتصاد المعرفة على انه "هو ذلك النمط الاقتصادي الذي يسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استخدام مدخلات غير تقليدية تعتمد على المعرفة بشكل اساسي من خلال انتاجها واستخدامها ونشرها".

ثانيا: نشأه اقتصاد المعرفة

قيما يلى سوف يتم استعراض لمحة تاريخية موجزة من عصورما قبل التاريخ إلى العصر الصناعي وصولا الى التطورات الاخيرة التي حدثت في مجلات الاقتصاد وتطور المعرفة الانسانية:

أدت فترة العصر الحجري الحديث (١٠،٠٠٠-٥٠٠٠ قبل الميلاد) إلى زيادة الانشطة الزراعية الإنتاجية في أنحاء مختلفة من العالم – بلاد ما بين

النهرين، وجنوب الصين، وأمريكا الوسطى، وغرب أفريقيا – بسبب التقدم في زراعة النباتات، والتعدين، وصناعة الأدوات، حيث تم التوسع في هذه المعرفة تدريجيا وحفظها في شكل مكتوب لتنتقل عبر الاجيال وتشكل أساس الحضارات الكبرى في العصور الوسطى حتى أنها واصلت دعم تنمية المجتمع حتى الثورة الصناعية.

بدأت الثورة الصناعية تتشكل في أوروبا بعد إعادة اكتشاف المعرفة اليونانية القديمة خلال عصر النهضة، حيث طور اليونانيين نهجا للتحقيق في الطبيعة أدى إلى اكتشافات مهمة في علم الفلك والفيزياء والرياضيات، مع إضافة الرومان لاحقا تقنيات هندسية مهمة وعندما سقطت أوروبا في قرون من الظلام بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، أبقى العرب على هذه المعرفة على قيد الحياة – جنبا إلى جنب مع المعرفة المتراكمة من الصين والهند – والرهبان الأيرلنديين الذين حافظوا على أعمال العصور القديمة ونسخوها. وعلى هذا الأساس بدأت أوروبا بالتقدم في أواخر العصور الوسطى لتشهد ميلاد عصر النهضة في العلوم والفنون وغيرها من مجالات تطوير المعرفة.

وبشكل عام فقد بدأت الثورة الصناعية مع تطوير آلالات البخارية والات الغزل والنسيج، وربط المشاريع مع مصادر المعرفة، وقد استغلت بريطانيا هذا للحصول على منصب القيادة مع دول أخرى (لاندز ١٩٩٩) وذلك في الوقت الذي عززت فيه ألمانيا الروابط بين المنظمات التعليمية والصناعية خلال الثورة الصناعية الثانية (التي تشمل المواد الكيميائية والميكانيكا)، لتصبح الرائدة في مجال التكنولوجيا بين الدول الصناعية. وقد استفادت الولايات المتحدة من هذه الإنجازات عن طريق ضخ الاستثمارات الضخمة في التعليم العام وطرق التصنيع والتجميع الحديثة حيث مكنتها البنية التحتية الجيدة من النموالسريع في أواخر القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين.

ومؤخراً منذ اختراع الترانزستور، مرورا بمراحل الثورة الإلكترونية الدقيقة، كان هناك تقدم سريع في معالجة المعلومات. مع مضاعفة القدرة على معالجة المعلومات كل ٢٤ شهرا وفقا لقانون مور تزايدت معلات التحول الى الانتاج الالي. وقد ساهمت الزيادة في سرعة الحاسوب في قفزات تكنولوجية أخرى. كما حفزت التطورات في علم الوراثة والتكنولوجيات الحيوية المرتبطة بها تقدما هائلا في علوم الحياة وتطبيقاتها. وقد أدى التقدم في معالجة المواد إلى اختراع مواد جديدة واكتشاف النانو تكنولوجي. كما حدثت تطورات جديدة هامة في مجال الطاقة كنيجة للبحث العميق في محاولة لفهم الوقت والحياه والطاقة.[1]

[1] World Bank Institute (2007),” Building Knowledge Economies: Advanced Strategies for Development”, The World Bank, Washington, D.C, pp.1-3

ثالثاً: مكونات اقتصاد المعرفة[1]

يتكون اقتصاد المعرفة من اربع محاور رئيسة عن طريق هذه المحاور وتوافرها يمكن ان تقوم دولة ما بالتحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة وهذه المحاور هي كالتالي:

- **قوة عاملة متعلمة وماهرة**

حيث ينبغي أن تتألف القوى العاملة من العمال المتعلمين والمهرة القادرين على مواصلة تطوير مهاراتهم وتكييفها من أجل إنشاء المعرفة واستخدامها على نحو فعال.

- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

من شأن وجود بنية تحتية حديثة أن يسهل الاتصال الفعال ونشر المعلومات والمعرفة. إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات – بما في ذلك شبكات الهاتف والتليفزيون والراديو حيث انها هي البنية التحتية الأساسية للاقتصادات العالمية القائمة على المعلومات في عصرنا، حيث أن السكك الحديدية والطرق والمرافق كانت في العصر الصناعي. ويمكنها أن تقلل إلى حد كبير من تكاليف المعاملات عن طريق توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات. وتغطي السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية فضلا عن الاستثمارات اللازمة لبناء واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الاقتصاد والمجتمع من خلال مختلف "التطبيقات الإلكترونية" مثل الحكومة والأعمال الإلكترونية والتعلم الإلكتروني وما إلى ذلك.

- **نظام ابتكار فعال**

ويتألف نظام الابتكار الفعال من شركات ومراكز بحوث وجامعات واستشاريين ومنظمات أخرى تعمل على ملاحقة المعارف والتكنولوجيا الجديدة، وتستفيد من المخزون المتزايد من المعرفة العالمية، وتستوعب وتتكيف مع الاحتياجات المحلية. ويغطي الدعم العام للابتكار والعلوم والتكنولوجيا مجال واسع من البنية التحتية والوظائف المؤسسية، بدءا من نشر التكنولوجيات الأساسية إلى الانشطة البحثية المتقدمة. وينبغي أن يحظى الأول باهتمام كبير في البلدان النامية.

- **نظام مؤسسي يوفر حوافز لفاعلية إنشاء ونشر واستخدام المعرفة.**

وينبغي للنظام المؤسسي للبلد، ومجموعة الحوافز الاقتصادية التي يخلقها، أن يتيح التنظيم الفعال للموارد وتخصيصها، وأن يحفز روح

[1] World Bank Institute (2007), previous reference, pp.32-28

المبادرة،وإنشاء المعارف ونشرها واستخدامها بكفاءة. ويغطي هذا المفهوم مجموعة واسعة من القضايا ومجالات السياسة العامة، تتراوح بين جوانب إطار الاقتصاد الكلي، واللوائح التجارية والتمويل والقطاع المصرفي، وأسواق العمل، والحوكمة. ويشتمل هذا الأخير على سيادة القانون وتطبيقاته (النظم القضائية)، والبيروقراطية ومستوى الفساد. فالحوكمة الضعيفة التي تؤدي إلى سوء مناخ الأعمال هي أعظم عائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام، والتنمية القائمة على المعرفة بوجه خاص

رابعاً: مؤشر اقتصاد المعرفة[1]

وضع برنامج المعرفة من أجل التنمية في معهد البنك الدولي قاعدة بيانات ومجموعة من المؤشرات لقياس التقدم الذي أحرزته البلدان في ركائز اقتصاد المعرفة الأربعة. وتسمى منهجية تقييم المعرفة وهي أداة على شبكة الإنترنت تقدم نظرة شاملة على مجموعة واسعة من العوامل ذات الصلة باقتصاد المعرفة، كما أنه يوفر تقييما أساسيا لاستعداد البلدان والمناطق لاقتصاد المعرفة واستنادا إلى الإطار المكون من أربعة أركان، وقد تم تصميم هذا البرنامج لمساعدة البلدان على فهم مواطن قوتها وضعفها من خلال مقارنة أدائها بمرور الوقت وأدائها بالنسبة للبلدان الأخرى. ويسمح هذا البرنامج لصانعي القرار وواضعي السياسات بتحديد مشاكل وفرص بلدهم، وكشف عن المجالات التي قد تكون هناك حاجة إلى الاهتمام بالسياسات أو الاستثمارات لجعل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة لصانعي السياسات بتحديد تحديات وفرص بلدهم، والكشف عن المجالات التي قد تكون بحاجة إلى الاهتمام من اجل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

وفي هذا الاطار تم اعداد بطاقة الأداء الأساسية ومهمتها تشخيص الوضع الراهن لبلد أو منطقة محددة في جميع الركائز الأربع لاقتصاد المعرفة. وهو يتضمن ١٤ متغيرا معياريا: متغيران لقياس الأداء يسجلان اوضع بلد ما من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي وموقعها في مؤشر التنمية البشرية؛ و ١٢ متغيرا للمعرفة تستخدم في مؤشر اقتصاد المعرفة وقد تم اختيار ال ١٢ لأنها متوفرة لسلاسل زمنية طويلة ويتم تحديثها بانتظام لمعظم البلدان. وفيما يلي جدول يوضح هذه المتغيرات:

المحور	مؤشرات القياس
الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي	▪ الحواجز الجمركية وغير الجمركية ▪ الجودة التنظيمية ▪ القواعد القانونية
التعليم والموارد	▪ معدل محو أمية الكبار

[1] World Bank Institute (2007), previous reference, pp.29-31

البشرية	▪ الالتحاق بالتعليم الثانوي ▪ الالتحاق بالتعليم العالي
نظام الابتكار	▪ الباحثون العاملون في البحث والتطوير، لكل مليون نسمة ▪ طلبات براءات الاختراع التي يمنحها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية لكل مليون نسمة ▪ المقالات العلمية والتقنية ، لكل مليون نسمة
البنية التحتية المعلوماتية	▪ الهواتف لكل ١٠٠٠ شخص (خطوط الهاتف الثابتة + الهواتف المحمولة) ▪ أجهزة كمبيوتر لكل ١٠٠٠ شخص ▪ مستخدمو الإنترنت لكل١٠٠٠ شخص

خامساً: خصائص اقتصاد المعرفة

يختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاديات التقليدية في العديد من العوامل:[1]

- اقتصاد المعرفة ليس اقتصاد ندرة، بل وفرة. حيث انه وخلافا لمعظم الموارد التي تستنزف عند استخدامها، المعرفة تنمو من خلال التطبيق كما يمكن تقاسم المعلومات والمعرفة ومشاركتها.
- يتضاءل تأثير الموقع حيث انه وباستخدام التكنولوجيا والأساليب المناسبة، يمكن إنشاء أسواق افتراضية ومؤسسات افتراضية توفر مزايا السرعة وخفة الحركة، من خلال التشغيل على مدار الساعة والوصول الى الاسواق العالمية
- من الصعب تطبيق القوانين والحواجز والضرائب على أساس وطني فقط لسهولة انتقال المعرفة.
- يمكن للمنتجات أو الخدمات المعرفية أن تحدد الأسعار للمنتجات المماثلة ذات المعرفة المتدنية أو الكثيفة المعرفة.
- يعتمد التسعير والقيمة بشكل كبير على الاطار الذي تستخدم فيه المعرفة. وبالتالي فإن نفس المعلومات أو المعرفة يمكن أن يكون لها قيمة مختلفة إلى حد كبير لمختلف الناس في أوقات مختلفة.
- المعرفة عند تضمينها في أنظمة أوعمليات لها قيمة أعلى مماإذا كانت مجرد فكرة في رؤوس الناس.
- تعتبر الكفاءات في رأس المال البشري عنصرا رئيسيا من عناصر القيمة في الشركات القائمة على المعرفة.

□

[1] Madalina Cristina(**2012)," Knowledge Based Economy Assessment"** Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology **, Issue 5,p2**

المطلب الثاني: تأثير الملكية الفكرية على اقتصاد المعرفة

اولا: موقع الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة

يتضح من التناول السابق لاقتصاد المعرفة من حيث التعريف والنشأه والخصائص والركائز الاساسية التي يعتمد عليها وكذلك مؤشراتها ان المعرفة تمثل العامل الاساسي التي يقوم عليها هذا الاقتصاد وان رأس المال الفكري والبشري هو حجز الزاوية له حيث يعتمد بسكل اساسي على الاختراعات والابتكارات والبحث العلمي ويظهر ذلك جليا من خلال مؤشر اقتصاد المعرفة حيث انه ولقياس محور نظم الابتكار نجد ان عدد براءات الاختراع الممنوحة هو احد مؤشرات القياس وبراءات الاختراع على سبيل المثال هى احد فروع الملكية الفكرية ومن خلال ذلك المؤشر فإن زيادة عدد براءات الاختراع يؤدي الى زيادة مؤشر اقتصاد المعرفة للدولة محل التقييم وبالتالي تزداد قابلية الدولة في عملية التحول الى اقتصاد المعرفة، كذلك فإن عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير هو ايضا احد اهم المؤشرات لقياس محور نظم الابتكار وهو الذي يدل على ان الانتاج العلمي وراس المال الفكري وهو احد اهم الدلائل على تصنيف الدول في مؤشر اقتصاد المعرفة وكذلك عدد الابحاث المنشورة في المجلات العلمية، وقياسا على ذلك فإننا نجد ان حقوق الملكية الفكرية تلعب دور حيوي وفعال في الدول التي تسعى الى الالتحاق بركاب العلم، وبالتالي التحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة لاسيما من الجانب النظري، وذلك الى جانب كون المعرفة سهلة الانتقال ومن الصعب تطبيق القوانين والحواجز التقليدية عليها فإنه ولحمايتها يستلزم وجود تشريع وتنظيم للتعامل فيها يأخذ في الاعتبار طبيعة السلعة المعرفية خاصة في ظل تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث من السهل إنشاء أسواق افتراضية ومؤسسات افتراضية توفر مزايا السرعة وخفة الحركة والوصول الى الاسواق العالمية بتكلفة منخفضة وهي احد مميزات الاقتصاديات المبنية على المعرفة، حيث يبرز دور حقوق الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة. لأنها توفر التنظيم والتشريعات لتقديم حافز للشركات للاستثمار في البحث والتطوير وتمكين الشركات من تحقيق عوائد من الابتكارات. وبناءا عليه فإنها تقدم الحافز الذي يشجع على تطبيق الابتكارات على ارض الواقع بدلا من بقائها حبيسة داخل العقول خوفا من سرقتها او القرصنة عليها، وهو ما يترتب عليه زياده الانتاج المعرفي وبالتالي تطوير المنتجات وعمليات الانتاج وارتفاع معدلات النمو.

ثانياً: أمثله على تأثير الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة

ادركت الدول المتقدمة والتي يعتمد فيها الاقتصاد على المعرفة والابتكارات والبحث العلمي اهمية سن تشريعات تعمل على حمايه المعرفة والحصول على

اقصى استفادة منها فعلى الصعيد الدولي فقد ارتفعت ايرادات العالم من ترخيص حقوق براءات الاختراع من ١٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى اكثر من ١٠٠ مليار دولار حيث تأتي الولايات المتحدة في صدارة الدول المانحة للتراخيص تليها اليابان والمملكة المتحدة ، اما على مستوى الشركات فقد حققت شركة IBM ما يزيد عن ١.٧ مليار دولار من عوائد الترخيص في السنة المالية ٢٠٠٠، كذلك استخدمت الشركات الملكية الفكرية في خفض تكاليف الانتاج بها مثل شركة Dell التي قامت بإتفاق تبادل تراخيص مع شركة IBM حيث تلتزم الاخيرة بتوفير مكونات كمبيوتر بأسعار اقل تكلفة للاولى عن طريق محفظة البراءات الخاصة بها وكانت قيمة الاتفاق ما يقارب ١٦ مليار دولار[١]، أما على صعيد الجامعات فقد استخدمت الجامعات في الدول المتقدمة اصول الملكية الفكرية لدعم ميزانياتها والحفاظ على البحث والتطوير بها، فقد حققت الجامعات والمؤسسات البحثية في أمريكا وكندا دخلاً من تراخيص الملكية الفكرية يصل الى ١.٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤[٢]،وبالطبع فإن كل ذلك يصب في نهايه المطاف في تحقيق معدلات نمو عاليه لهذه الدول وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، كما ان لحماية حقوق الملكية الفكرية ايضا تأثير كبير على عمليات التقليد حيث وانها علاوة على تقديم حوافز للمبيتكرين والمخترعين فإنها تقدم الحماية اللازمة للحفاظ على هذه الابتكارات من التعدي عليها، في عام ١٩٨١ قام مانسفيلد بدراسة ٤٨ ابتكار في ٤ مجالات مختلفة في السوق وهي الكيماويات، الادوية، الالكترونيات، الالات والمعدات. كانت جميع ابتكارات المنتجات المدرجة في الدراسة من المنتجات الجديدة الرئيسية في أنشطة الشركات الابتكارية. وقد تكلفت تطوير ٣٠ منتج من هذه المنتجات حوالي المليون دولار ٩٠% منها حصل على براءات اختراع وعلى الرغم من ذلك تم تقليد ٣٤ من هذه الاختراعات ويتبادر في الاذهان سؤال ما فائدة براءة الاختراع اذا كان المنتج قد تم تقليده؟ والاجابة ان المنتج يكون عرضه للتقليد بشكل اكبر اذا كانت تكلفة تقليدة كبيرة حيث ان تكلفة الابتكار للمنتج هي تكاليف البحث والتطوير اما تكلفة التقليد فهي تكلفة تقليد المنتج المبتكر والافكار التي وضعت بداخله والوقت الذي استغرقه هذا التقليد وبما ان الوقت والتكلفه مرتبطان ببعضهما البعض فكلما اسرعت في انتاج شئ ما فإن ذلك يزيد من تكلفته، فإن استطاعت براءة الاختراع من زيادة تكاليف التقليد فإنها سوف تعمل على تأخير دخول المنتجات المقلدة الى الاسواق وقد كانت نتيجة الدراسة ان براءات الاختراع كان لها

[١] عيد عشري، التقييم الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية ، كلية الحقوق،جامعة حلوان ، صفحة١٤

[2] OECD (2006)"Creating value from intellectual assets", M paper presented at meeting of the OECD Council at Ministerial Level, Paris, France. نقلاً عن عيد عشري، التقييم الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية ، كلية الحقوق،جامعة حلوان، صفحة ١٥

تأثير ايجابي من حيث رفع تكلفة التقليد وبالتالي دخول المنتجات المقلدة الى الاسواق ولكن بالطبع اختلف التأثير من مجال لاخر في المجالات الاربعة المشار اليها. وعلى صعيد المنتجات ال٤٨ فإن براءات الاختراع اخرت من دخول المنتجات المقلدة الى مدد تصل الى خمس سنوات.[١]

وخلاصة ما سبق انه وفي اقتصاديات المعرفة كان من اللازم وجود تشريعات تتعامل مع المعطيات التي فرضها وجود هذا النمط الاقتصادي وكانت لحقوق الملكية الفكرية دور كبير في هذا حيث يتضح تأثيرها بشكل كبير في هذه الاقتصاديات ويتجلى دورها من خلال تقديم حوافز للمخترعين وحماية ابتكاراتهم وكذلك تأخير دخول المنتجات المقلدة الى السوق وهو ما يصب في النهايه زيادة معدلات النمو لهذه البلدان.

[1] Kay Withers(2006)"**INTELLECTUAL PROPERTY AND THE KNOWLEDGE ECONOMY"** paper published as part of the ippr's project 'Intellectual Property and the Public Sphere: Balancing Competing Priorities, institute for public policy research, London,UK,pp 10-11